



الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

● أمضى العديد من الدول النامية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

* قيود مفروضة على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما .

* قيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها .

- وقد أسفرت القيود على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنعاش مشروعاتهم.
- اشتملت القيود وأنظمة التحكم التي وقعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون أهمها:



- * الحظر الصريح على الاستثمار في صناعات مختارة- اعتبرت استراتيجية وتمس الأمن القومي.
- * اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية مع وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة.
- * الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار.
- * القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في رأس مال الشركات المحلية.
- * الشروط التي تنص على نسبة محدودة من المستلزمات المحلية (المحتوى المحلي).



- لقد أصبحت تلك القيود محور نقاش في جولة أورغواي لتحرير التجارة.
- رأى بعض الدول- وخصوصاً المتقدمة- بأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها. وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء تلك الإجراءات كونها:
 - * تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجع الانتاج غير الكفء.
 - * وكون إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مخالفة لقواعد اتفاقية الجات (GATT).



● نشأ خلاف في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية حول تطبيق مبادئ اتفاقية الجات على إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة. وتلك الإجراءات:

- * شروط المحتوى المحلي (استخدام المستثمر الأجنبي نسبة معينة من الموارد والمنتجات الوطنية في عملية التصنيع).
- * شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي (أن يستورد المستثمر الأجنبي في حدود نسبة معينة من قيمة صادراته).
- * شرط الأداء التصديري (أن يقوم المستثمر الأجنبي بتصدير كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي).



- جاءت جولة أورغواي هامة حيث حدد الاتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة TRIMS . من تلك الإجراءات:
 - * اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة.
 - * استخدام شرط الموازنة والصرف الأجنبي.
 - لكن لم تمنع شرط الأداء التصديري.

● يهدف هذا الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال فترة معينة من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية:

- * سنتين للدول المتقدمة.
- * خمس سنوات للدول النامية (مع جواز التمديد).
- * سبع سنوات للدول الأقل نمواً (مع جواز التمديد).



- نظرت WTO خلال اجتماعها الأخير في مدينة الدوحة (قطر) في شهر نوفمبر 2001 بإيجابية حول طلب بعض الدول الأقل نمواً تمديد فترة السماح المعطاة لها .
- لاشك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية .